

## أكد أنه لا يجوز لأحد نقل أي شيء عن صاحب السمو إلا بأذن مكتوب من الديوان الأميري

# الغانم: ستشرف مجموعتان نيايبتان

## اليوم بقاء صاحب السمو بطلب من النواب انفسهم

ربيع سكر و رياض عواد

كشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه ومجموعتين نيايبتين سيخترقون اليوم ببقاء سموه بطلب من النواب أنفسهم، مشيراً إلى أن سمو الأمير وجهه بأن يبلغ النواب بضرورة عدم نقل أي شيء عن المقام السامي دون إذن مكتوب من الديوان الأميري، معلناً في الوقت ذاته. وقال الغانم في تصريح إلى الصحفيين « وجهني صاحب السمو أن أبلغ النواب بضرورة تحري الدقة وعدم نقل أي شيء عن المقام السامي لسمو الأمير التزاماً بالقانون وبتدبيرات العمل البرلماني، مؤكداً أن ما يزيد الأمور سوءاً أن يكون النقل عن سموه غير دقيق كما حصل مع الأخ محمد هايف أخيراً. وأضاف لا يجوز للأخ محمد هايف أن ينقل عن سمو الأمير أمورا ويقول أن هناك من نقل لي أمورا معينة عن سموه ويتحدث بها هنا وهناك، فضلا عن قيام محمد هايف بنقل كلام غير دقيق عني بانني لا أطبق حكم المحكمة، لافتا إلى أنه رئيس للمجلس ومع ذلك وقبل أن ينقل أي رسالة عن سمو الأمير فإنه يكتب هذه الرسالة ويعرضها على سموه إمعانا في

دقة النقل.

وقال الغانم أنا قلت وجهة نظري في لقاء تلفزيوني كما قال الأخ محمد هايف وجهة نظره والشعب هو من سيحكم والحمد لله إن أصحاب المحن هم من شكروا بأنفسهم من سعى لحل مشاكلهم دون شوشرة ولم يشكروا. ومع ذلك كان يحاول أن يزايد على حالاتهم، ومع ذلك تبقى وجهات النظر والحديث في أمور تخص الحكومة أو المجلس ورئيس المجلس مقبولاً، وإنما النقل عن صاحب السمو مباشرة أو عن طريق أشخاص فهذا لا يجوز.

وذكر الغانم «ليس مقبولاً أن كل واحد يقعد في ديوانية أو أي مكان آخر وينقل عن المقام السامي أمورا، داعياً محمد هايف إلى الالتزام والانتباه إلى عدم تجاوز القانون والتحدث في أمور تقال عن الاختلاف في وجهات النظر



الغانم يصرح للصحافيين

توقع الرئيس الغانم أن يستكمل مجلس الأمة في جلساته المقبلة إقرار القوانين والدفع بعبلة الإنجاز التي كانت خلال الفترة الماضية دون الطموح.

## هايف يتبنى مقترحات وأسئلة

### الطبيبائي والحريش



وجه النائب محمد هايف رسالة إلى رئيس مجلس الأمة قال فيها: أتقدم اليكم بطلب تبني جميع الأسئلة والاقتراحات والتي سبق وأن قدمها كلاً من الأخوين الفاضلين (د/ وليد مساعد الطيطيائي) ، (د/ جيعان ظاهر الحريش) . وذلك عملاً بالمادة 132 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

محمد هايف

## الشاهين يسأل عن قانونية استقدام

### عروض لإدارة خدمات المستشفيات الحكومية « المجانية» للمواطنين



وجه النائب عيسى الشاهين سؤالاً إلى وزير الصحة الدكتور الشيخ باسل الصباح، قال فيه: بما كانت الصحة من واجبات ومسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها، والارتقاء بها يعد من مظاهر تقدم الدول وتحضرها. ولما كانت الكويت قد شهدت افتتاح العديد من المبانى الصحية الجديدة والضخمة مؤخراً، وكيفية مستشفى مثل الشيخ جابر الأحمد وتوسعة مستشفى الجهراء... وغيرها).

اسامة الشاهين

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:  
1- كيف سيتم إدارة مستشفى جابر الأحمد وتوسعة مستشفى الجهراء؟  
2- هل توجد توجهات حكومية لإسناد الإدارة في كليات المستشفيات إلى شركات صحية عالمية، إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما ضمانات الخدمة (مجانية) للمواطن المتلقي؟ وما السند القانوني في هذا لإسناد؟ ولماذا لم يتم اللجوء إلى خيارات علنية لاستجواب العروض؟

لاستيعاب طلبة الطب وتعليمهم وتدريبهم

## فهاد يقترح ربط مستشفى الجهراء بكلية الطب



أعلن النائب عبد الله فهاد أنه تقدم باقتراح برغبة لربط مستشفى الجهراء مع كلية الطب لاستيعاب طلبة الطب وتعليمهم وتدريبهم، على غرار المستشفيات الأخرى. ونص الاقتراح على ما يلي: تمثّل الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في إنشاء مستشفى الجهراء

الجديد وافتتاحه نظرة قائد إنساني يحمل هم المواطنين ويرعى مصالحهم وحياتهم وصحتهم، ولأن منطقة الجهراء من المناطق الكبيرة التي تحتاج لمثل هذه المشاريع التي تخدم المحافظة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:  
1- ربط مستشفى الجهراء تعليمياً بكلية الطب لاستيعاب طلبة الطب وتعليمهم وتدريبهم، على غرار المستشفيات الأخرى.  
2- ارتباط الأطباء خريجي البوردات المحلية والإقليمية والعالمية تعليمياً بكلية الطب أسوةً بزملائهم في المستشفيات المذكورة أعلاه، للمساهمة في تعليم وتدريب وإلقاء المحاضرات في كلية الطب ما من شأنه رفع المستوى التعليمي في كلية الطب وكذلك نقل مستشفى الجهراء نقلة نوعية في مجال التدريب والتعليم.  
3- زيادة التعاون بين مستشفى الجهراء ومعهد الكويت للاختصاصات الطبية (kims)، لاستيعاب عدد أكبر من الأطباء الخريجين في البرامج التدريبية في مستشفى الجهراء تماشياً مع سياسة المستشفى لزيادة السعة السريرية للمرضى.

## الحوية يقترح الاستعجال في افتتاح

### وتشغيل مخفر منطقة المسائل



د. محمد الحوية

تقدم النائب د. محمد الحوية باقتراح قال فيه: تعد منطقة المسائل من المناطق الحديثة في الكويت ورغم موقعها الاستراتيجي المميز إلا أنها تفتقر إلى العديد من الخدمات العامة منها عدم تشغيل مخفر المنطقة فالمبنى قائم وجاهز ولم يتم استغلاله حتى الآن فالمخفر في حاجة إلى تواجد أمني لحفظ الأمن والاستقرار وممتلكات المواطنين حتى لا تكون عرضة للسرقه. كما أن المنطقة تفتقر إلى المدارس بجميع مراحلها مع العلم أن مدارس المناطق المحيطة والقرية منها لا يسعها استقبال الطلاب لأنها مكتظة وتتن من تكديس الطلاب فيها وهذا يؤثر على التحصيل العلمي للطلاب، كما أن المنطقة تفتقر إلى وجود ممشى بها على الرغم من أنه تم تحديد الموقع واخذ الموافقات منذ عام ونصف تقريباً، كذلك المنطقة بحاجة

## الدوسري يقترح منح الطلبة العلاوة الاجتماعية

### حال عملهم في الجهات غير الحكومية



ناصر الدوسري

المقومات الأساسية التي كفلها الدستور الكويتي في المادة (7) التي تنص على أن: «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والترامح صلة ونقى بين المواطنين»، بالإضافة إلى مخالفته لتوجهات الحكومة في دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، الأمر الذي يتقضي منح جميع الطلبة العلاوة الاجتماعية وعلوة الأولاد في حال عملهم في الجهات غير الحكومية دون حصرها على فئة معينة بهدف التيسير على الطلبة وضمان حياة اجتماعية مستقرة لهم وتحقيق المصلحة العامة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «منح الطلبة المقيدون بأحد مراحل التعليم أو المسجلين بإحدى الدورات التدريبية التي تنظمها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب العلاوة الاجتماعية وعلوة الأولاد في حال عملهم في الجهات غير الحكومية».

أعلن النائب ناصر الدوسري أنه تقدم باقتراح برغبة، بمنح الطلبة المقيدون بأحد مراحل العلاوة الاجتماعية وعلوة الأولاد في حال عملهم في الجهات غير الحكومية. ونص الاقتراح على ما يلي: يعاني الطلبة المقيدون بأحد مراحل التعليم أو المسجلون بإحدى الدورات التدريبية التي تنظمها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والذين يعملون في الجهات غير الحكومية بغرض سد احتياجاتهم المعيشية في ضوء ارتفاع مستوى تكاليف الحياة وعبئها المتزايدة من الحكم الوارد في قرار مجلس الوزراء رقم (391) لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية والمعدل بالقرار رقم (572) لسنة 2009 فيما تضمنته البند (4) من المادة (5) م حرماتهم من الحصول على العلاوة المقررة في المادة



مبنى مجلس الأمة

## الكندري يسأل وزير الخارجية

### عن مدى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل



د. عبدالكريم الكندري

وجه النائب عبدالكريم الكندري سؤالاً إلى وزير الخارجية الصباح الخالد الصباح عن مدى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للتأشيرات بين الكويتين وباقي رعايا الدول الأخرى. وهذا نصه: تتربع الكويت بالمخالف الدولية التي تحظى باحترام دولي وترتبط معها بعلاقات ودية وروابط وطيدة. لكن جوازات السفر الكويتية ومواطنيها الذين يسافرون حول العالم لا يُعاملون بما يستحقونه كما يُعامل رعايا الدول الأخرى الذين يزورون بزيارة الكويت، أي أن مبدأ المعاملة بالمثل لا يتحقق في كثير من الحالات المتعلقة بإجراءات سفر الكويتيين. بالرجاء إجابتي بالتالي: 1- ماهي الدول التي يدخل رعاياها الكويت دون تأشيرة مسبقة فيما يلزم المواطن الكويتي الراغب بدخولها بتأشيرة مسبقة؟ 2- ماهي الدول التي يدخل رعاياها الكويت بتأشيرة تصدر في مطار الكويت فيما لا يعطى المواطن الكويتي تأشيرة دخول لها في منافذها؟ 3- كم هي الرسوم التي يدفعها المواطنون الكويتيون للحصول على تأشيرات دخول لدول أخرى؟ وم كم يدفع رعايا تلك الدول للدخول إلى الكويت؟ وتوضيح ذلك بجداول للمقارنة. 4- ماهي إجراءات وخطة وزارة الخارجية لتحقيق مبدأ المعاملة بالمثل في كل الحالات المذكورة أعلاه من ناحية الإجراءات

## السويط يقترح فتح المحميات الطبيعية للمواطنين في فترة الأعياد الوطنية



ناصر السويط

قدم النائب ناصر السويط اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: نظراً لأن المحميات تتمتع بجمال خلّاب، فهي تجمع بين جمال الطبيعة والمحافظة على النبات الطبيعي والتنوع البيولوجي، وهي متنزهات طبيعية تم تحديدها لغرض حماية البيئة والتحكم في استغلال الموارد وتوفير مجال للابحاث والتعليم والسياحة والترفيه بصورة شريفة، ولما كان أهل الكويت لا يعرفون الكثير عنها، كما أن احتفالات الأعياد الوطنية فرصة مناسبة ليتعرف المواطنون على جمال الطبيعة الكويتية في هذه المحميات والاستمتاع بها خصوصاً أن معظمها يقع في المناطق الشمالية حيث الجو الربيعي المعتدل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «فتح المحميات الطبيعية للمواطنين في فترة الأعياد الوطنية لتبدأ كل عام من أول فبراير حتى نهاية موسم الربيع من دون دخول السيارات إليها، مع وضع آليات وضوابط للحفاظ على جمال هذه المحميات وحماية ما فيها من كائنات حية نادرة الوجود ووجه النائب ناصر سعد الظفيري سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية قال فيه: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:  
1- كم يبلغ قيمة العقد على أعمال الحراسة لمبنى الوفد وسكن السفير الكويتي في بعثة (جنيف)؟ وهل أخذت موافقة ديوان المحاسبة؟  
2- هل أخذت موافقة ديوان المحاسبة سابقاً على عقد إيجار سكن رئيس البعثة في (بيرين)؟  
3- هل أبرم عقد إيجار سكن لخدم السفير في (بيرين)؟ وهل يخالف ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (405/أ) في شأن معالجة مواطن البهر في الإنفاق الحكومي؟ أم خدم السفير من العاملين المحليين مما لا يقع على عاتق السفارة تكاليف سكنهم؟  
4- ما سبب إقامة رئيس بعثة فضلية الكويت في (كوانزو) في أحد الفنادق لمدة تزيد على ستة؟ وهل استجاب رئيس البعثة لما ورد في كتاب نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية والمالية المؤرخ في 2017/2/7  
5- هل اتخذت الوزارة الإجراءات القانونية إزاء تلك المخالفات؟